ASOS JOURNAL

The Journal of Academic Social Science

Akademik Sosyal Araştırmalar Dergisi, Yıl: 8, Sayı: 100, Ocak 2020, s. 458-476

ISSN: 2148-2489 Doi Number: <http://dx.doi.org/10.29228/ASOS.39876>

Yayın Geliş Tarihi / Article Arrival Date
23.11.2019

Yayınlanma Tarihi / The Publication Date
29.01.2020

Shagea Ali Ahmed GHALEB

Sakarya Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, İktisat Bölümü
shaga9924@gmail.com

أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية لنجاح المشروعات (الصغيرة والمتوسطة)

الملخص

تعد دراسة الجدوى الاقتصادية واحدة من أهم الأدوات المبنية على أسس علمية تدعم القدرة على اتخاذ قرارات استثمارية تتسم بالموضوعية والرشد والعقلانية لتنفيذ المشاريع الناجحة.

كما انها تشمل جميع وحدات اتخاذ القرارات الاقتصادية كالدولة، المجتمع، المستثمر، البنوك، والمشروع؛ وذلك لأن إعداد دراسة الجدوى قبل قيام المشروع تحقق افضل استخدام للموارد الاقتصادية وتعمل على ترتيب المشروعات حسب الضرورات والأولوية؛ وهو ما يحقق وفورات للدولة والمجتمع وعدم الهدر للثروة والاموال.

ومن خلال هذا البحث سوف يتم التعرف على دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية من حيث المفهوم، الأهمية، الأهداف، ومراحل التقييم، ومن ثم التطرق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث المفهوم، الخصائص، الأهمية، ودورها في الاقتصاديات الوطنية ومصادر تمويلها والمعوقات التي تواجهها.

وختاماً سوف يتم التطرق الى والحديث عن أهم الطرق المستخدمة في تقييم المشروعات الاستثمارية بغية الوصول الى عدد من النتائج والتوصيات.

(الكلمات المفتاحية: دراسة الجدوى الاقتصادية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تقييم المشروعات)

THE IMPORTANCE OF FEASIBILITY STUDY FOR THE SUCCESS OF (SMALL AND MEDIUM) ENTERPRISES

Abstract

The economic feasibility study is one of the essential tools based on scientific bases that support the ability to make investment decisions that are objective, rational, and logical to implement successful enterprises. It also includes all economic decision-making units such as the state, society, investor, banks, and the project. The preparation of the feasibility study before the project achieves the best use of economic resources and works to arrange projects according to necessity and priority, which brings savings to the state and society and not to waste wealth and money. Through this research, the feasibility study of investment projects will be identified in terms of concept, importance, objectives, and stages of evaluation. Therefore, in terms of concept, SMEs address characteristics, importance, role in national economies, sources of financing, and constraints. Finally, the most important methods used in evaluating investment projects will be addressed and discussed in order to reach several conclusions and recommendations.

Keywords: Economic feasibility study, small and medium enterprises, evaluating investment projects)

مقدمة

يمثل الاهتمام المتزايد حالياً بأساليب ومناهج تقييم المشروعات الاستثمارية بصفة عامة وتقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة تحولاً إلى حد ما في الاتجاه الفكري لتخطيط الاستثمار لما لذلك من أثر على اقتصاديات جميع البلدان المتقدمة والنامية.

ومن هنا تأتي أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات والتي تعتبر ترجمة عملية لسياسات الاستثمار كما أنها تعد دراسة موسعة تشمل كافة الجوانب المتعلقة بالاستثمار سواء لخدمة المستثمر أو لخدمة التنمية الاقتصادية لكل الدول.

وتتزايد أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الجديدة في ظل توجهات الدول لتقليص دور القطاع العام، وتزايد دور القطاع الخاص وسعيه لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، من خلال توجيه هذه الموارد إلى أفضل الاستخدامات المتاحة أو ما يطلق عليه الاستغلال الأمثل للموارد، ولكي يضمن المستثمر نجاح المشروع فإنه لابد أن يقوم بإعداد دراسة جدوى يتأكد من خلالها- ليس فقط من إمكانية قيام المشروع- بل وتحقيقه لإرباح وعوائد تفوق تكلفة الأموال المستثمرة فيه، وتزداد أهميته الاستخدام الأمثل للموارد في البلدان النامية التي من سماتها الندرة الواضحة في الموارد المتاحة سواء المادية أو البشرية التي تتمتع بالكفاءة ما يحتم الاستخدام الرشيد لها. ومن هنا برز دور دراسة الجدوى الاقتصادية للمساعدة -وفق أسس علمية- على المحافظة على تلك الموارد وتوجيهها واستخدامها الاستخدام الأمثل الذي يحقق الأهداف المرجوة منها سواء على المستوى الفردي أو على مستوى الاقتصاد ككل.

مشكلة البحث

غالباً ما تعترضنا في حياتنا اليومية العديد من الإشكاليات والتي يمكن أن نتوصل إلى حلها من خلال المفاضلة بين العديد من البدائل المتاحة والتي قد نتوصل إليها بجهود ذاتية أو من خلال مشورة أهل الخبرة والاختصاص.

بالمثل فإن المستثمر سواء كان فرد أو مؤسسه حينما يقرر أن يقوم بعملية الاستثمار فإنه يجد نفسه أمام العديد من الخيارات والبدائل والتي تجعله في حيرة من أمره لاتخاذ القرار الاستثماري السليم، حيث أن الاختيار غير السليم لواحد من البدائل المتاحة قد يتسبب في خسائر فادحة لا سيما إذا قابلتها حالات اختيار مثلى تعود بأفضل النتائج ، وفي هذا الصدد يكون صرف القليل من المال من أجل

صنع قرار سليم مبني على دراسة مسبقة لمشروع ما بهدف معرفة جدواه الاقتصادية من عدمها يكون أفضل بكثير من المجازفة بأموال كبيرة قد تعود بالخسارة والندم على صاحبها فيما بعد.

ومن هنا يمكن القول إن هناك مشكلة تعترض العديد من الراغبين في الدخول إلى مجال الاستثمار إن لم نقل جميعهم تتمثل في عملية المفاضلة بين المشاريع المتاحة في ظل إمكانيات ماله قد تكون في أحيان كثيرة محدودة، وبالتالي فإن القيام بدراسة جدوى اقتصادية مبنية على أسس علمية تتسم بالدقة والموضوعية يعزز من فرصة نجاح تلك المشروعات وتجاهل مثل تلك الدراسات قد ينتج عنه مشاريع فاشلة وغير مجدية اقتصادياً.

أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من خلال الأهمية التي تمثلها دراسة الجدوى الاقتصادية في تقييم المشروعات الاستثمارية، حيث تعتبر هذه الدراسة واحدة من أهم المقومات الأساسية لتنفيذ مشاريع ناجحة، وواحدة من أهم الأدوات المبنية على أسس علمية تدعم القدرة على اتخاذ قرارات استثمارية تتسم بالموضوعية والرشد والعقلانية في ضوء الظروف الاقتصادية المتغيرة، وكذلك لما تمثله المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهمية في اقتصاديات جميع البلدان وعلى وجه الخصوص البلدان النامية التي ينشئ فيها الفقر، وترتفع فيها معدلات البطالة، حيث يعد إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسيلة ناجحة لتوليد الدخل للعاملين فيها، والحد من مشكله البطالة من خلال توفير فرص العمل، وقدرة هذه المشروعات على تصدير منتجاتها وإحلال منتجات بديله عن تلك التي تأتي عن طريق الاستيراد مما يعزز من الاحتفاظ بالنقد الأجنبي، وتعد دراسة الجدوى النواة الأولى لإقامة مثل هذه المشروعات وضمان نجاحها واستمراريتها.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى التعريف بدراسة الجدوى الاقتصادية وأهميتها في تقييم ونجاح المشروعات الاستثمارية بشكل عام وعلى وجه الخصوص الصغيرة والمتوسطة، ومخاطر إهمال عمل دراسة الجدوى الاقتصادية قبل الإقدام على اتخاذ القرارات الاستثمارية ولتحقيق هذه الهدف تم تقسم البحث إلى:

- التعريف بدراسة الجدوى الاقتصادية من حيث المفهوم، والأهداف، والأهمية، ومراحل التقييم .
- التعريف بالمشروعات الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة، وأهميتها وخصائصها، ودورها في الاقتصاديات الوطنية ومصادر تمويلها.
- طرق تقييم المشروعات في ظل ظروف التأكد، ومخاطر إهمال وعدم القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية على نجاح المشروعات الاستثمارية.

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية أساسية مفادها أن المشروعات الاقتصادية المقترحة (الجديدة) القائمة على دراسة الجدوى الاقتصادية أقل عرضة للفشل أو الخسارة، وعلى العكس من ذلك فإن المشروعات التي تقوم بناء على المغامرة والتجربة، وعدم الاستناد إلى دراسة جدوى اقتصادية وفق أسس علمية معمول بها، تكون أكثر عرضة للفشل والخسارة.

المنهج المستخدم

إن طبيعة هذا البحث تتطلب استخدام أكثر من منهج ولذلك يمكن القول أننا سوف نعتمد في هذا البحث على استخدام منهجين وهما (الوصفي، التحليلي) وذلك بالنظر لملائمتهم لطبيعة البحث.

حيث أن المنهج الوصفي يركز على وصف دقيق لظاهرة أو موضوع معين بصورة كمية أو نوعية أو رقمية، وقد يركز على وصف وضع قائم في فترة زمنية محددة وذلك من أجل الوصول إلى نتائج علمية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية.

أما المنهج التحليلي يهتم بتحليل المضامين الفعلية لظواهر سلوكيه أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، وهو منهج يهتم بالتعرف على كافة المستجدات المحتملة في فترات قادمة، وكلا المنهجين مناسبين لطبيعة هذا البحث (الرفاعي، "منهج البحث العلمي تطبيقات اقتصادية وإدارية" ط3، 2000، ص 133).

الفصل الأول: دراسة الجدوى الاقتصادية (مفهومها، أهدافها، أهميتها، مراحل التقييم).

لكي يمكن الحكم على صلاحية المشروع لتحقيق الأهداف المرجوة منه، فإنه يجب القيام ببعض الدراسات المتخصصة والتي تُمكن في النهاية من اتخاذ القرار الاستثماري المتعلق بإنشاء المشروع من عدمه (قبول أو رفض المشروع). وتسمى هذه الدراسة بدراسة الجدوى. وعليه، يمكن تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية بأنها: مجموعة من الدراسات المتعلقة بتقييم الفرص الاستثمارية الإنتاجية والاجتماعية والتسويقية لمشروع معين وتتطلب هذه الدراسة توافر بيانات ومعلومات تُمكن من اتخاذ القرار الاستثماري السليم (العجلوني، الحلاق "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، 2013، ص34).

أهداف دراسة الجدوى

نتيجة لارتفاع تكاليف دراسة الجدوى فإنه غالبا ما يكون هناك خاصية في المشاريع الكبيرة- دراسات استكشافية أو دراسة جدوى تمهيدية قبل إجراء الدراسة الشاملة، فإذا تبين من هذه الدراسة التمهيدية احتمالات النجاح لمشروع معين فيصار الأمر إلى إجراء الدراسة الشاملة، أما إذا لم تتوفر احتمالات النجاح للمشروع، فتتوقف الدراسة عند هذا الحد، ويمكن التحول إلى دراسة أفكار أخرى لمشاريع أخرى.

ويمكن القول أن دراسة الجدوى الاقتصادية تسعى إلى تحقيق عدة أهداف نذكر أهمها: (حسن، "دراسة الجدوى وتقييم المشروعات"، ص19)

أ. المساعدة في اختيار المشروعات التي تحقق أكبر نفع للاقتصاد والمجتمع وهو ما يؤدي إلى التخصيص الأمثل للموارد، إذ يتعين على المشروعات التي يقع عليها الاختيار أن تتصف بالفعالية والكفاءة وقابلية النمو والملائمة.

ب. ينتج عن القيام بدراسة الجدوى اختيار المشروعات التي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مثل: البطالة، عجز ميزان المدفوعات، عدم عدالة توزيع الدخل، من خلال إدخال بعض الاعتبارات الاجتماعية في عملية التقييم.

ج. من الأهداف الفرعية لدراسة الجدوى الاقتصادية، الحصول على ترخيص بإقامة المشروع من الجهات ذات العلاقة، حيث يتعين على صاحب المشروع تقديم دراسة الجدوى إلى الجهات الحكومية المختصة وهي بدورها تقوم بتخبر مستوى الربحية القومية أو الاجتماعية للمشروع.

د. تعتبر دراسة الجدوى بالنسبة للبنوك ومؤسسات التمويل مستند يثبت ربحية المشروع وكفاءته وقدرته على سداد القرض (الشواربي "إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية"، 2002، ص107).

وفي هذه الحالة ليس هناك معنى لإجراء دراسة شاملة تتكلف ما بين 10%-20% من التكلفة الكلية على مشروع لا تتوفر له عوامل النجاح.

أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية

بما أن دراسة الجدوى الاقتصادية يتوقف عليها قرار قبول المشروع الاستثماري محل الدراسة أو رفضه، فإنه يجب أن تكون الدراسات المكونة لدراسة الجدوى دقيقة، وبعدها أشخاص لهم قدرة علمية وخبرة عملية، ومن اختصاصات مختلفة أهمها التسويقية والفنية (الهندسية والتكنولوجية) والمالية والاقتصادية.

ويجب أيضا مراعاة عامل الزمن في إعداد دراسة الجدوى، فالفرص الاستثمارية لا تظل قائمة لفترات طويلة، والعناصر المختلفة لدراسة الجدوى معرضة للتغير على مر الزمن، وإذا تأخر اتخاذ القرار الاستثماري بناء على دراسة الجدوى فإنه يجب تحديث الدراسة للتأكد من استمرارية المشروع في تحقيق أهدافه.

وعامل الزمن مهم أيضا في تقدير التغيرات التي وضعت ابتداء في دراسة الجدوى، فكثير من المشروعات التي اتخذ القرار بإنشائها بناء على معطيات معينة فيما يخص المعدل المتوقع للعائد (واحد من معايير تقييم المشروعات) مثلا قد تتواجد معطيات جديدة بعد إكمالها. وقد يتبين في التقييم اللاحق للمشروع بعد تشغيله بفترة تطول أو تقصر بأن معدل العائد عليه هو أقل أو أكثر مما كان متوقعا في دراسة الجدوى التي أُخذ بموجبها قرار إنشاء المشروع.

وفي هذا الصدد بيّنت دراسة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير (The World Bank) (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) وثيقة تقييم المشروعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2013) شملت المئات من المشاريع التي تم تنفيذها في البلدان النامية، وساهم البنك بدراساتها أو تمويلها بأن معظم هذه المشاريع لم تحقق معدل العائد المتوقع في دراسة الجدوى، وفي معظمها كان معدل العائد الذي تحقق لاحقاً يقل عن المعدل الذي احتسبته دراسة الجدوى .

تكمن أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية بأنها الوسيلة التي يمكن من خلالها الإجابة على العديد من الأسئلة والتي منها:

- ما هو أفضل مشروع يمكن القيام به؟
- لماذا يتم القيام بهذا المشروع دون غيره؟
- أين يتم إقامة المشروع؟
- ما هو أفضل وقت لإقامة المشروع وطرح منتجاته؟
- من هي الفئة أو الفئات التي سوف يستهدفها المشروع؟
- كيف سيتم إقامة المشروع؟
- ما مدى حاجة المشروع من عمال وآلات ومواد أولية... الخ؟
- كم سيكلف المشروع، وهل سيحقق أرباح أم لا؟
- ماهي مصادر تمويل المشروع؟
- وكيف يثبت المشروع أخيراً أنه مجدي اقتصادياً أم لا؟

ولكن السؤال الذي يضع نفسه لماذا نقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية؟ يمكن القول أننا نقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية لأنها:

- تقلل من احتمالية فشل المشروع وتقلل من هدر رأس المال.
 - تساعد في المفاضلة بين المشاريع المتاحة.
 - تحقق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.
 - تدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- وتتضمن دراسة الجدوى وتقييم المشروعات الاستثمارية عدداً من المراحل هي المراحل التشخيصية ، ودراسة الجدوى الأولية ، ومرحلة دراسة الجدوى التفصيلية.

مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات

المرحلة الأولى : مرحلة التشخيص

وتعتبر هذه المرحلة مهمة في تحديد نوع المشروع المراد الاستثمار فيه وتسمى هذه المرحلة مرحلة التشخيص، لأنها تتضمن البحث عن الأفكار الاستثمارية المرغوب فيها من قبل المستثمر وتشخيصها، وإيجاد أفكار جديدة للدراسة وغربلتها لإيجاد المشاريع الناجحة.

و قد يكون هناك نظام معين لتنمية الأفكار الجديدة أو قد تؤخذ آراء المُستثمرين والموزعين وغيرهم، وقد بينت العديد من الدراسات التسويقية أن سلع المشاريع الجديدة يمكن أن تقع في أربعة أنواع تختلف فرص نجاحها كالأتي: (ترزي "كيف تبدأ مشروعك الصغير"، 2009، ص7)

- أ- سلعة جديدة في سوق جديدة.
- ب- سلعة قديمة في سوق جديدة.
- ج- سلعة جديدة في سوق قديمة.
- د- سلعة قديمة في سوق قديمة.

ولعل من معايير اختيار السلعة هي إما أنها: تخدم حاجة غير مخدومة حالياً (قد تكون السلعة موجودة ولكن لم يشعر بها) أو تخدم سوقاً حالياً يزيد فيها الطلب عن العرض، وفي هذه الحالة يجب تقديم مزايا إما على شكل تصميم أفضل أو سعر أقل.

و من أهم مصادر الأفكار التي يمكن الاستناد إليها في تشخيص وإيجاد المشروعات الاستثمارية ما يلي:

(موسوعة تعلم مهارات النجاح" <http://sst5.com/readArticle.aspx?ArtID=991&SecID=56> تنمية الأفكار واختيار المشروعات، تاريخ التصفح 2019-11-02)

- دراسة البدائل التي تحل محل الاستيراد.
 - دراسة المصادر المحلية المتاحة للخامات والموارد الطبيعية.
 - دراسة الصناعات الحالية.
 - دراسات المهارات والكفاءات المحلية.
 - استخدام تكنولوجيا جديدة.
 - فحص علاقات التشابك الصناعي.
 - مراجعة أفكار المشروعات القديمة.
 - تلبية الحاجات الأساسية للجماهير.
 - التكامل الإقليمي.
 - متطلبات الهياكل الأساسية.
 - استقصاء آراء المهتمين بالصناعة.
 - استقصاء المؤسسات والمشروعات القائمة.
- وبعد الحصول على مجموعة من الأفكار الاستثمارية، حسب ما هو مبين أعلاه، ينتج مجموعة أو قائمة من الأفكار الاستثمارية الأولية، والتي لا بد من غربلتها، للوصول إلى قائمة قصيرة من الأفكار الاستثمارية الأولية المأمول بنجاحها.

المرحلة الثانية: المرحلة التمهيدية أو الأولية

وتمثل هذه المرحلة التخمين الأولي للمشروع، وهي مهمة في رفض أو قبول المشروع، وبالتالي فهي أساسية في استكمال أو توقف المرحلة التي تليها، ويفضل أن تشمل الدراسة المبدئية دراسة العوامل العامة التي تمثل البيئة الخاصة للمشروع. وبالتالي فإن محصلة هذه المرحلة هي مجموعة من البيانات والمعلومات عن الحالة السياسية والاقتصادية والفنية والاجتماعية (البيئة العامة)، وأيضا معلومات عن السوق والسلع والخدمات المزمع إنتاجها ومدى توافر عوامل الإنتاج والنواحي الفنية الأخرى المتعلقة بالعملية الإنتاجية (البيئة الخاصة) ونسبي كل ذلك بالمرحلة التمهيدية أو الأولية في تقييم المشروعات.

ومن المسائل التي تعالجها دراسة الجدوى الأولية: (العجلوني، الخالق "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، 2013، ص 65)

- 1- دراسة أولية عن الطلب المحلي والأجنبي المتوقع على منتجات المشروع، ومدى حاجة السوق لها.
- 2- دراسة أولية عن التكاليف الإجمالية للمشروع سواء تكاليف رأسمالية أو تشغيلية.
- 3- دراسة أولية عن جدوى المشروع فنيا، بتحديد احتياجات المشروع من العمال والمواد الخام.
- 4- دراسة أولية عن المواقع البديلة للمشروع المقترح، واختيار أفضلها.
- 5- مدى تأثير المشروع على المستوى المحلي، وعلى عملية التنمية الاقتصادية.
- 6- دراسة أولية عن مصادر تمويل المشروع سواء كان التمويل ذاتي أو من مصادر أخرى.
- 7- دراسة أولية عن العوائد المتوقعة (الإيرادات) للمشروع المقترح.
- 8- بيان مدى توافق المشروع مع العادات والتقاليد والقوانين السائدة في المجتمع.

المرحلة الثالثة : دراسة الجدوى التفصيلية

وهي عبارة عن دراسات لاحقة لدراسة الجدوى الأولية، ولكنها أكثر تفصيلا ودقة وشمولية منها، وهي بمثابة تقرير مفصل يشمل كافة جوانب المشروع المقترح، والتي على أساسها تستطيع الإدارة العليا أن تتخذ قرارها، إما بالتخلي عن المشروع نهائيا أو الانتقال إلى مرحلة التنفيذ.

مكونات دراسة الجدوى التفصيلية:

- 1- الدراسة السوقية.
- 2- الدراسة الفنية.
- 3- الدراسة التمويلية.
- 4- الدراسة المالية.
- 5- الدراسة البيئية.

6- المفاضلة بين المشروعات واختيار المشروع الأفضل (اتخاذ القرار).
مع التأكيد على أن الدراسات السابقة هي دراسات مُكملة لبعضها البعض وليست بديلة لبعض.

أولاً: الدراسة السوقية

وتعني دراسة الاحتياجات للسلع أو الخدمات التي سيقدمها المشروع من أجل الوصول إلى أفضل المعلومات التقديرية عن الطلب المتوقع في السوق المستهدفة وتتمثل بما يلي: (كافي "تقنيات دراسة الجدوى الاقتصادية"، 2009، ص 16-20)

- 1- دراسة العوامل المحددة للطلب على منتجات المشروع.
- 2- تقدير الطلب الحالي والمتوقع على منتجات المشروع.
- 3- تقدير حجم السوق من خلال تقدير الطلب.
- 4- تقدير الحصة المتوقعة لمنتجات المشروع من السوق المحلية.
- 5- دراسة الآثار الناجمة عن إنتاج السلع المكلمة أو البديلة للسلع التي سوف ينتجها المشروع محل الدراسة.

ثانياً: الدراسة الفنية للمشروع: (الجلوني، الحلاق "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، 2013، ص 139-150)

و تنحصر مهمتها في دراسة كافة الجوانب الفنية المتعلقة بالمشروع المقترح والتي يمكن الاعتماد عليها في التوصل إلى قرار استثماري إما بالتخلي عن المشروع أو التحول إلى المرحلة التي تليها.

وتكمن أهمية دراسة الجدوى الفنية للمشروعات فيما يلي:

- 1- اختيار البدائل الفنية المختلفة التي يحتاجها المشروع، وفحص الآثار المتوقعة أو المترتبة على اختيار تلك البدائل.
- 2- الحكم على مدى توفر المستلزمات الفنية لنجاح المشروع.
- 3- إن عدم دقة وكفاءة الدراسة الفنية يترتب عليها مشاكل ومخاطر مالية وإنتاجية أو تسويقية، والتي قد تؤدي إلى فشل المشروع.

وهناك العديد من المسائل التي تعالجها الدراسة الفنية للمشروع مثل : اختيار الحجم المناسب للمشروع، موقع المشروع وما يترتب عليه من كلفة النقل ومدى القرب أو البعد من السوق ومصادر الحصول على المواد الخام والطاقة والقوى العاملة.

كذلك تقدير كلفة المباني والأراضي اللازمة للمشروع ، وتحديد نوع الإنتاج والعمليات الإنتاجية واختيار الفن الإنتاجي المناسب لعمليات المشروع، وتحديد الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ المشروع.

ثالثاً: الدراسة التمويلية

إذا ما تم تقدير التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل أمكن للفائمين على دراسة الجدوى الاقتصادية اقتراح الهيكل التمويلي المناسب للمشروع.

وينقسم التمويل إلى تمويل داخلي (أموال الملاك) أو تمويل خارجي (تسهيلات ائتمانية وقروض داخلية أو خارجية). فإذا ما كان المشروع قابل للتمويل- بمعنى أن رأس المال المطلوب من الممكن توفيره- يبدأ إعداد القوائم المالية التالية: (غرفة تجارة وصناعة البحرين "أهمية إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وكيف تقوم بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع"، 2012، ص 20-42)

- 1- قائمة رأس المال وبيان الشركاء.
 - 2- الجدول الزمني المقترح لسداد المال.
 - 3- الجدول الزمني المقترح للحصول على القروض.
 - 4- الجدول الزمني لسداد القروض.
 - 5- الجدول الزمني لسداد التكاليف الاستثمارية.
 - 6- قائمة مصادر واستخدامات التمويل.
 - 7- موازنة الموارد والاستخدامات بالنقد الأجنبي.
- أما إذا كان المشروع غير قابل للتمويل تبدأ دراسة أخرى لتقليل الفجوة بين الأموال المطلوبة للتمويل والإمكانات التمويلية المتاحة، أو التفكير في اختيار بديل آخر قابل للتمويل بالإمكانات المتاحة.

رابعاً: الدراسة المالية

ويتم في هذه الدراسة حصر التكاليف اللازمة للمشروع سواء كانت تأسيسية أو رأسمالية أو تشغيلية ، وكذلك حساب الإيرادات وصافي الإرباح الشهرية المتوقعة للمشروع ويمكن تلخيص أهم جوانب الدراسة المالية فيما يلي: (عبد ربه " دراسة الجدوى الاستثمارية للمشاريع"، 2015، ص 96-103)

- 1- حساب التكاليف الكلية للمشروع عن طريق حساب التكاليف الرأسمالية والتكاليف التأسيسية، والتكاليف التشغيلية وتحديد حجم الاستثمار من الناحية المالية.
- 2- حساب الربح الإجمالي الشهري المتوقع وذلك بطرح تكاليف التشغيل الشهرية من العوائد الشهرية.
- 3- القيام بإعداد جدول التدفقات النقدية وذلك بتحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من المشروع خلال فترة زمنية معينة.
- 4- عمل الاختبارات المالية لقياس جدوى المشروع عن طريق:
 - أ- حساب نقطة التعادل.
 - ب- العائد على الاستثمار.

خامساً: الدراسة البيئية

لكل مشروع العديد من الآثار- الايجابية أو السلبية – ولذا فان تقييم الآثار البيئية للمشروع يساعد في تقديم التوصيات بخطوات تمنع أو تقلل الأضرار البيئية الناتجة عن أي مشروع وزيادة المنافع البيئية ويتضمن التقييم البيئي تقييم آثار المشروع على الصحة العامة والمحافظة على البيئة ورفاهية السكان في منطقة المشروع (احمد "الإدارة البيئية لتقييم الأثر البيئي للمشروعات" مجلة أسبوط للدراسات البيئية – ع 32، 2008).

ومن أهم فوائد إجراء التقييم البيئي ما يلي: (عطية "دراسة الجدوى الاقتصادية" 2008، ص 97-119)

- 1- تحديد القضايا البيئية التي سوف يسببها المشروع وتقدير تكلفتها الفعلية .
- 2- اقتراح آليات تخفيف الأضرار التي تنشأ عن تنفيذ المشروع .
- 3- تقييم الأثر البيئي للمشروع يساعد في اختيار مواقع بديلة في حالة ارتفاع الأثر البيئي من أجل الحفاظ على البيئة.

سادساً: المفاضلة بين المشروعات واختيار المشروع الأفضل (اتخاذ القرار).

برزت أهمية المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية كونها تمثل الوسيلة التي يمكن من خلالها اختيار الفرصة أو البديل المناسب الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتعود أهمية المفاضلة بين المشروعات إلى عاملين أساسيين هما: (سلام وآخرون " دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية" 2016، ص 186-190)

- 1- ندرة الموارد الاقتصادية: وذلك من أجل تلافي الهدر في تلك الموارد واستخدامها بشكل عقلاني وسليم.
- 2- التقدم التقني: حيث إن التطورات التقنية السريعة التي شملت كافة جوانب الاستثمار والإنتاج أعطت فرص وخيارات عديدة، وما على المستثمر أو المنتج إلا أن يقوم باختيار البديل الأفضل والذي يحقق أعلى كفاءة إنتاجية بأقل تكلفة ممكنة.

الفصل الثاني: المشروعات الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة (مفهومها ، أهميتها، خصائصها، دورها في الاقتصاديات الوطنية، مصادر تمويلها)

مقدمة

يعد الاستثمار توظيفاً للأموال أو تخصيصها في المجالات أو الفرص الاستثمارية المتاحة والتي يعتقد المستثمر بأنها فرص مناسبة ومقبولة وتحقق له العائد الذي يرغب بأقل مستوى من المخاطرة، ولذلك فان إي استثمار تصاحبه مخاطرة ولكن هذه المخاطرة بمستويات متباينة وتبعاً لهذا التباين يكون العائد متبايناً أيضاً، أي أن العلاقة بين العائد والمخاطرة علاقة تبادلية إذ يزداد العائد كلما ازدادت المخاطرة ويقل بانخفاضها، والاستثمار إما أن يكون في مشروعات اقتصادية مقترحة (جديدة) أو يأخذ شكل توسعات استثمارية في شركات قائمة كإضافة خطوط إنتاج جديدة إضافية إلى جانب الخطوط الموجودة وأياً كان نوع هذا الاستثمار إي إذا كان مشروعات استثمارية حديثة أو إضافات يحتاج إلى دراسة الجدوى لقبوله في الدوائر المعنية. والاستثمار يعد إضافة إلى الموجودات (رأس المال الثابت)، وبعد ذلك زيادة في النمو والتوسعات الاستثمارية إذ أن الاستثمار

الحقيقي من قبل منظمات الأعمال هو النمو الحقيقي في رأس المال الثابت، فالشركات التي تحاول طرح منتج جديد تحتاج إلى المكنات والمعدات الإضافية وجميع هذه العناصر هي عناصر الاستثمار الحقيقي.

إضافة إلى المخزون والمستلزمات السلعية التي تدخل ضمن رأس المال المتداول أو التشغيلي ويهدف إلى زيادة الثروة ليس فقط على مستوى الشركات وإنما على مستوى الدولة باعتبارها بيئة الاقتصاد الكلي وأن الشركات هي الاقتصاد الجزئي من الاقتصاد الكلي وإلى جانب الاستثمار الحقيقي هناك استثمار مالي، كاستثمار في القروض (شراء السندات الحكومية أو شراء الأسهم).

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يعرف الاستثمار بصفة عامة بأنه "سلسلة من المصروفات تليها سلسلة من الإيرادات وذلك في فترات زمنية متعاقبة، وهذا الاستثمار قد يكون في شكل مادي كالأراضي والمباني والآلات، أو على شكل غير مادي كالنقد تحت الطلب والسندات والأسهم". (البشير "الاستثمار الاجنبي المباشر" 2005، ص2)

وقد بات في حكم المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، هذا بالإضافة إلى أن كلمة "صغيرة" و"متوسطة" هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى، ومن قطاع لآخر، حتى في داخل الدولة الواحدة. ويتم تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة اعتماداً على مجموعة من المعايير منها عدد العمال، حجم رأس المال، أو خليط من المعيارين معاً، وهناك تعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم المبيعات أو معايير أخرى.

فالبنك الدولي على سبيل المثال يعرّف المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معياراً مبدئياً، وتعتبر المنشأة مصغرة إذا كانت تشغل أقل من 10 عمال، واعتبر تعريف البنك الدولي أن المنشأة صغيرة إذا كانت توظف أكثر من 10 وأقل من 50 عاملاً، أما إذا كان عدد العمال بين 50-100 فتعتبر منشأة متوسطة، وما زاد عن ذلك تعتبر المنشأة كبيرة. (بدوي "تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومردودها الاقتصادي والاجتماعي" 2004، ص5)

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، وفرنسا تعتبر المنشأة صغيرة ومتوسطة إذا كانت توظف حتى 500 عامل، وفي السويد لغاية 200 عامل، وفي كندا وأستراليا حتى 99 عاملاً، في حين أنها في الدنمارك المنشآت التي توظف لغاية 50 عاملاً. (بينان "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، ع2، 2006، ص116)

وفي بعض الدول العربية فمن الممكن القول أن المشروع يكون صغيراً إذا كان عدد العمال يتراوح بين 5-15 عاملاً. (ترزي "كيف تبدأ مشروعك الصغير"، 2009، ص20)

إن استخدام عدد العمال كمعيار لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة يمتاز بعدد من المزايا منها:

- 1- يسهل عملية المقارنة بين القطاعات والدول.
 - 2- مقياس ومعياري ثابت وموحد خصوصاً أنه لا يرتبط بتغيرات الأسعار واختلافها مباشرة وتغيرات أسعار الصرف.
 - 3- من السهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار.
- وهناك دول أخرى تستخدم حجم رأس المال لتعريف المشروع الصغير والمتوسط، مما يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين هذه الدول لاختلاف أسعار صرف العملات.

خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص والمميزات تميزها عن المشروعات الكبيرة ويمكن سرد أهم هذه المميزات والخصائص كما يلي: (العلي، النجار "الريادة وإدارة الأعمال المصغرة" 2006، ص67)

- 1- مالك المنشأة هو مديرها، إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالباً على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان.
- 2- انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة وذلك في ظل تدني حجم المنخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- 3- الاعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يساهم في خفض الكلفة الإنتاجية وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال/العمل.
 - 4- ملائمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشروعات، حيث أن تدني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظراً لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة.
 - 5- تدني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع نظراً لإهمال جوانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها.
 - 6- الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدراً جيداً للإدخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال.
 - 7- المرونة والمقدرة على الانتشار نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف من جانب مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية.
 - 8- صناعات مكمل للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها.
 - 9- صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية، نظراً لارتفاع كلفة هذه العمليات، وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف.
 - 10- الافتقار إلى هيكل إداري، كونها تدار من قبل شخص واحد مسئول إدارياً ومالياً وفنياً.
 - 11- تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة.
- يلاحظ مما تقدم أن خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي، غير أن الجوانب السلبية في هذه المشروعات لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمشكلات التي تواجهها أما ما يجب التأكيد عليه هنا فهو أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكنها الاستمرار مدة طويلة دون تحقيق أرباح، ولكنها سرعان ما تنهار حين تواجهها دفعة مالية حرجية لا تقبل التأجيل، ولذلك فإن التدفقات النقدية المباشرة لمثل هذه المشروعات أكثر أهمية من حجم الربح أو عوائد الاستثمار.

دور ومساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات الوطنية

جرت العادة أن يتم قياس دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد من خلال ثلاثة معايير رئيسية هي المساهمة في التشغيل، الإنتاج، وحصتها من العدد الكلي للمنشآت في الاقتصاد. وتظهر أهم المزايا لهذه المنشآت فيما يلي: (الناصر " دور المؤسسات والمتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة حالة ولاية تبسة" 2011، ص22)

- 1- توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.
- 2- تعتبر هذه المنشآت المصدر الرئيس لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء.
- 3- هذه المنشآت هي عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة.
- 4- تمتاز هذه المشروعات بأنها توفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنباً إلى جنب لمصلحتهم المشتركة.
- 5- هذا النوع من المشروعات يساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة.
- 6- تعتبر هذه المشاريع من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجديدة.

المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

إن نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المشاكل، وهذه قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر، ولكن هناك بعض المشاكل التي تعتبر مشاكل موحدة أو متعارف عليها تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم، وتعتبر طبيعة المشاكل التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة متداخلة مع بعضها البعض. وبشكل عام يعتبر جزء من هذه المشاكل **داخلي** وهي المشاكل التي تحدث داخل المؤسسة أو بسبب صاحبها، في حين أنها تعتبر مشاكل **خارجية** إذا حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه المنشآت، ومن أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبشكل عام في كافة أنحاء العالم: (المحروق، مقابلة " المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها، معوقاتهما" 2006، ص7-9)

1. **كلفة رأس المال:** إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة، إضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها.
2. **التضخم:** من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل. وهنا تعترض هذه المنشآت مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.
3. **التمويل:** تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثة (نقص السجل الائتماني) وعليه، تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها (التأسيس – الأولية – النمو الأولي – النمو الفعلي – الاندماج). ونظراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لحرصهم على نقود المودعين.
4. **الإجراءات الحكومية:** وهذه مشكلة متعاضمة في الدول النامية خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
5. **الضرائب:** يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم. وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب.
6. **المنافسة:** المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشروعات الكبيرة.
7. **ندرة المواد الأولية:** من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف.

مصادر تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

ليس هناك من شك في أن جميع المشاريع الصناعية على مختلف مستوياتها، وسواء الجديدة منها أو القائمة، إنما تحتاج للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلاً وربحاً مقبولين، وقد أصبح تطور المشاريع الصغيرة يشكل مفتاحاً مهماً لخلق فرص العمل وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكافئة، وخصوصاً بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة والأقل حظاً.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءاً بتأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء تطويره وتنميته وتحديثه، وكذلك في حالة استعداد المشروع أو الصناعة إلى الانطلاق نحو الأسواق التصديرية. وتحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج، إضافة إلى الحالات التي يتعرض فيها المشروع لأي حدث استثنائي.

ويمكن حصر مصادر هذا التمويل في المنحدرات الشخصية لمالك المشروع أو إجمالي المنحدرات العائلية، إضافة إلى الاقتراض من البنوك التجارية في حالة الحاجة لذلك، وأمن البنوك المتخصصة في توجيه التمويل نحو قطاع معين، البنوك المتخصصة في تمويل القطاع الصناعي أو تمويل القطاع الزراعي، وأمن مصادر أخرى تتمثل عادة في مؤسسات الإقراض المتخصصة، وعادة ما تكون هذه المؤسسات مدعومة من قبل الحكومة والجهات الرسمية. (عبد الغافر وآخرون "إدارة المشروعات الصغيرة"، 2000، ص 70)

والقطاع المصرفي في أي دولة في العالم يتكون من: (طلفاح "المؤشرات الكمية لتقييم أداء القطاع المالي العربي" 2005، ص 32)، (المحروق، مقابلة " المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها، معوقاتهما" 2006، ص 8-11)

1- **البنك المركزي:** وهو السلطة النقدية والمعنية بالإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي.

2- البنوك التجارية: يقوم النظام المصرفي في أي دولة على مجموعة من المؤسسات التي يعتمد نشاطها على تجميع المدخرات المحلية لأفراد المجتمع، ووضعها في متناول المشروعات والأشخاص الراغبين في الحصول على القروض، ويقع على عاتق الجهاز المصرفي الذي يتكون من مجموعة من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار، مسؤولية كبيرة تتمثل في حفظ مدخرات أفراد المجتمع، وتوجيهها نحو الاستثمارات في المشاريع الإنتاجية.

ومن مهام البنوك التجارية أيضاً تقديم القروض القصيرة والمتوسطة الأجل إلى مختلف القطاعات الاقتصادية. عادة ما تتدنى مساهمة البنوك التجارية في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولابد من إعادة التذكير هنا بأن البنوك التجارية عادةً ما تلجأ إلى الإقراض قصير الأجل بصورة عامة ومتوسط الأجل نوعاً ما، هذا في الوقت الذي تحاول فيه الابتعاد بقدر الإمكان عن توفير وتقديم الائتمان طويل الأجل، ولذلك فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبات في الحصول على التمويل من البنوك التجارية، ذلك أن تلك المشروعات تحتاج للائتمان طويل الأجل الذي تفضل البنوك التجارية – على الأغلب – عدم اللجوء إليه، خوفاً من عدم قدرة هذه المشروعات على توفير الضمانات اللازمة التي يطلبها البنك.

ويمكن تفسير محدودية مساهمة البنوك التجارية المرخصة في توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بعدة عوامل منها:

- أ. ارتفاع درجة المخاطر المصرفية المرتبطة بإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
 - ب. عدم قدرة هذه المشروعات على توفير الضمانات التقليدية اللازمة للحصول على التمويل اللازم، وهذه الضمانات تعتبر من أهم متطلبات الحصول على الائتمان من البنوك التجارية.
 - ج. حجم أرباح البنك التي قد تتأثر بفعل ارتفاع الكلفة الإدارية لإقراض المشروعات الصغيرة.
 - ح. تحيز البنوك التجارية لصالح المشروعات الكبيرة، حيث يوجد بينها في أغلب الأحيان روابط ومصالح مشتركة، وتأخذ هذه الروابط شكل الإدارة المشتركة والملكية المشتركة، والصفقات المشتركة كذلك.
 - خ. وهناك عوامل أخرى، تتمثل في عدم وجود معاملة تفضيلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من البنوك التجارية، سواء في سعر الفائدة أم فترات السداد، إضافة إلى ضعف خبرة المنشآت الصغيرة في مجال إدارة الأعمال، وعدم الدراية الكافية بأساليب التسويق، وعدم سلامة الهيكل التمويلي لهذه المنشآت مما يجعل رأس المال المدفوع الظاهر في الميزانية ضئيلاً تحسباً للمساءلة الضريبية.
- وعليه، تتجه البنوك التجارية على الأغلب نحو توجيه الائتمان للمشروعات الكبيرة، وغالباً ما يتركز هذا في مجال الحسابات الجارية المدينة، والقروض البنكية المجمعة، وكلاهما مستهدف نظراً لتدني مستوى المخاطرة فيهما.

3- مؤسسات الإقراض المتخصصة:

جاء إنشاء المؤسسات الإقراضية المتخصصة في معظم دول العالم كرد فعل لتجنب البنوك التوجه نحو توفير الائتمان طويل الأجل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في الوقت الذي تركز فيه نشاطها الائتماني في مجال القروض قصيرة الأجل، للحصول على الربح السريع. وعليه، كان لابد من إنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة تقدم التسهيلات الائتمانية المتوسطة وطويلة الأجل لمختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك وفقاً لشروط وأساليب محددة ومميزة عن تلك المتبعة في البنوك، في محاولة للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، وإتاحة المجال أمام مختلف المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دورها المهم في الاقتصاد الوطني.

أ- المؤسسات والصناديق التمويلية:

غالباً ما تكون هذه المؤسسات حكومية أو شبه حكومية إلى حد ما، تقوم الحكومات بإنشاء مثل هذه المؤسسات وتشجع على إقامتها لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تطويرها عن طريق توفير التمويل اللازم لها، والعمل على زيادة فرص العمل وتقليل حدة الفقر والبطالة.

ب- الصناديق والهيئات التطوعية والمنظمات غير الحكومية المحلية الأجنبية:

جاء تأسيس هذه الجمعيات والهيئات نظراً للحاجة الملحة لتوفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف أفراد المجتمع وشرائحه العديدة وتتوجه هذه الجهات عادةً لقطاعات وفئات محدودة مسبقاً.

معوقات تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة

يلاحظ مما سبق مدى تدني مساهمة مختلف الجهات التمويلية في توفير التمويل لهذا القطاع، يعود هذا للعديد من الأسباب والعوامل التي سنحاول استعراضها بشيء من الاختصار، وهي تنحصر في المعوقات التي تواجهها البنوك التجارية في توفير التمويل، وكذلك المعوقات التي تعترض سير النشاط التمويلي للمؤسسات الإقراضية المتخصصة.

وبناءً على ما تقدم يمكن إسناد امتناع وتراجع أداء البنوك التجارية المرخصة في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى ما يلي:

- 1- ارتفاع الكلفة الإدارية المرتبطة بتنفيذ هذه القروض.
- 2- ارتفاع المخاطر المصرفية لهذا النوع من القروض مقارنة مع الإقراض العادي، وعادةً ما تلجأ البنوك إلى الابتعاد عن أي نوع من أنواع المخاطر المصرفية، وتكتنف المشاريع الصناعية الصغيرة تحديداً، والمتوسطة بصورة عامة مخاطر تكفي لابتعاد البنوك التجارية.
- 3- تدني الضمانات اللازمة والكافية التي تقبلها البنوك لتقديم القروض، وهذا يؤدي إلى تراجع حجم الائتمان المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 4- الصعوبة التي تواجه البنوك التجارية في محاولتها لتسييل موجودات هذه المشروعات نظراً لانخفاضها من جانب، والاعتبارات الاجتماعية من الجانب الآخر.
- 5- محدودية الثقافة المصرفية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد دفعهم ذلك للابتعاد عن البنوك للحصول على التمويل اللازم لمشروعاتهم.

معوقات تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة من قبل مؤسسات الإقراض المتخصصة

يؤدي تدخل الدولة في أي مؤسسة إقراضية، إلى خلق فكرة لدى المقترضين بأن الدولة هي التي تعمل على دعم وتقديم القروض من خلال تلك المؤسسة، فيشجع الأفراد على الحصول على هذه القروض واستخدامها لأغراض غير تلك التي تم الإعلان عنها مسبقاً عند الحصول عليها، ويحاولون عدم الالتزام بالتسديد، أو عدم اعتبارها التزاماً مالياً يجب القيام بتسديده في الأوقات المحددة.

ولا بد هنا من التذكير بأن إنشاء المؤسسات الإقراضية المتخصصة جاء محاولة لسد جزء من الفجوة التمويلية، وتوفير التمويل لكل قطاع من القطاعات بصورة متخصصة، فهدف هذه المؤسسات منذ إنشائها كان محاولة تصحيح سوق الائتمان، غير أنها لم تتمكن من تجنب مخاطر المجازفة في تقديم القروض، وهذا الجزء من المجازفة تمكنت البنوك التجارية من تجاوزه بوضعها الضمانات كعائق أمام تمويل المؤسسات الصغيرة. ويمكن القول بشكل عام أن أي نشاط تمويلي تمارسه أي مؤسسة - بغض النظر عن طبيعتها - لا بد أن تعترض مسيرته بعض المعوقات، وتتنوع هذه المعوقات بتنوع الجهات المقرضة، فإذا كانت بنكاً تجارياً تتمثل المعوقات في صعوبة توفير المقرض للضمانات اللازمة للحصول على التمويل. وإذا كانت المؤسسة المقرضة (الممولة) متخصصة تتمثل المعوقات في عدم الالتزام بالغاية الحقيقية من الحصول على القرض أوفي عدم الالتزام بالتسديد. وإذا كانت الجهة المقرضة جهة حكومية فإن المقرض يتعامل مع القرض على أنه معونة أو دعم ليس من الضروري تسديده. وتختلف المعوقات من وجهة نظر مؤسسات التمويل عنها من وجهة نظر القائمين على المشاريع الصغيرة، فالمعوقات التي تواجه مؤسسات التمويل هي: (عمارة "المؤسسات الصغيرة ودور البنوك في تمويلها" 2003، ص

(23)

- 1- افتقاد عنصر الثقة في القائمين على المشروع الصغير، وينجم ذلك في أغلب الأحيان عن فقدان صاحب المشروع للجدارة الائتمانية المقنعة للمؤسسة التمويلية.
 - 2- عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمشروع الصغير.
 - 3- افتقار المشروع الصغير للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية.
 - 4- انخفاض القدرة على تسويق المنتجات، مما ينعكس سلباً على المشروع.
- أما المعوقات والمشكلات التمويلية التي تواجه القائمين على المشاريع فتتمثل في

ارتفاع تكلفة التمويل الذي يرغبون في الحصول عليه.

- 1- ارتفاع نسبة المديونية مقارنة بأصول المشروع، وهذه نقطة ذات أهمية خاصة، لأن أصول المشروع الصغير لا توفر أصول الضمان الكافي للحصول على تمويل جديد إذا ما احتاج إليه في فترة تشغيله من أجل الاستمرار في العملية الإنتاجية.

2- تدخل مؤسسات التمويل وفرض الوصاية على المشروع الصغير، وذلك عند غياب الثقة فيه، مما يؤدي إلى ظهور مشكلات بين مؤسسات التمويل والمشروعات الصغيرة وخاصة في الدول النامية. والجدير بالذكر هنا أن مباشرة المؤسسات المحلية والدولية التطوعية لأعمالها في مجال خدمات توفير التمويل للمشروعات الصغيرة، إنما جاءت لخلق نوع من التوازن في السياسة الائتمانية. (عبد الباسط "مؤسسات رأس المال- المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة" 2001، ص30)

الفصل الثالث: طرق تقييم المشروعات (في ظل ظروف التأكد، ومعايير الربحية القومية والاجتماعية للمشروعات الاستثمارية)

معايير الربحية التجارية والقومية للمشروع الاستثماري

يتم تقييم المشروع الاستثماري تجارياً وقومياً، فمن الناحية التجارية يتم توضيح مدى صلاحية المشروع مالياً، أو ما مدى الربحية المتوقعة الحصول عليها من الاستثمار.

أما من الناحية القومية فيتم توضيح مدى صلاحية المشروع قومياً، أو ما مدى الربحية الاجتماعية التي يمكن الحصول عليها من هذا المشروع.

فالتقييم التجاري يكون بإتباع حالات التأكد السائدة في ظروف الاستثمار، حيث أننا نجد ظروف تسودها حالات التأكد، وأخرى تسودها ظروف عدم التأكد والمخاطرة وهذه الأخيرة سوف لن نتطرق لها في هذا البحث. و عليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى قسمين رئيسيين .

القسم الأول: معايير تقييم الربحية التجارية في ظل ظروف التأكد.

في بعض الأحيان تتوافر لدى المؤسسات الاستثمارية كافة المعلومات المتعلقة بكل البدائل المقترحة لديها، ذلك ما يجعل استثمار المؤسسة يتسم بالتأكد، والمعايير التي تستعملها المؤسسة لتقييم المشاريع الاستثمارية المقترحة عليها من ناحية الربحية التجارية تتسم بالبساطة والسهولة. كما أن البعض منها يأخذ الزمن بعين الاعتبار والبعض الآخر لا يأخذ الزمن بعين الاعتبار.

أولاً: معايير التقييم الغير مخصصة و نقصد بها تلك المعايير التقليدية المستعملة في التقييم، أو تلك المعايير التي لا تأخذ الزمن بعين الاعتبار، أو المعايير الغير معدلة بالوقت.

1 - معيار فترة الاسترداد

نقصد بفترة الاسترداد الفترة اللازمة لتعادل التدفقات النقدية الصافية مع التكاليف الاستثمارية للمشروع، أو هي المدة الزمنية اللازمة ليتمكن المشروع من استرداد تكاليفه الاستثمارية.

ووفقاً لهذا المعيار فإن المشروع الذي يقوم باسترجاع أمواله أو تكاليفه الاستثمارية في أقل مدة زمنية ممكنة يكون هو الأفضل والمرغوب فيه.

كما أن طريقة حساب فترة الاسترداد تختلف باختلاف التدفقات النقدية، والتي نجد فيها التدفقات النقدية المتساوية والغير متساوية، وعليه يمكن التمييز بين الحالتين التاليتين في حساب فترة الاسترداد: (الملاح "تخطيط وتقييم المشروعات الزراعية" 1991، ص116)

أ- حالة التدفقات النقدية المتساوية:

وفي هذه الحالة يتم حساب فترة الاسترداد بالعلاقة التالية:

فترة الاسترداد = الاستثمار المبدئي / (التكلفة الاستثمارية) / التدفقات النقدية

وهنا يمكن الموافقة على المشروع الذي يحقق أقل فترة استرداد ممكنة في حال كانت المفاضلة بين العديد من المشروعات، أما إذا كانت الدراسة فقط لمشروع واحد ففي هذه الحالة يتم تحديد فترة زمنية تسمى الفترة التحكيمية للمشروع ويتم المقارنة على أساسها فإذا كانت فترة الاسترداد أقل من الفترة المحددة التحكيمية يتم قبول المشروع والعكس.

أ- حالة التدفقات النقدية الغير متساوية:

في بعض الأحيان نجد أن التدفقات النقدية الداخلة للمشروع تكون مختلفة ومتباينة من سنة لأخرى، وفي هذه الحالة تكون معادلة حساب فترة الاسترداد مختلفة عن معادلتها في حالة التدفقات النقدية المتساوية

فترة الاسترداد = الاستثمار المبدئي / مجموع التدفقات النقدية ، عدد السنوات = الاستثمار المبدئي على متوسط التدفقات النقدية

2- معيار معدل العائد المحاسبي

هذا المعيار لديه عدة تسميات ، منها نموذج الاستحقاق المحاسبي أو القوائم المالية ويمكن تعريفه بأنه "عبارة عن النسبة المئوية بين متوسط العائد السنوي إلى متوسط التكاليف الاستثمارية" أو هو "سعر الفائدة الذي يساوي بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي ينتجها المشروع وبين التكاليف التي يتطلبها المشروع المقترح" ولحساب هذا المعدل هناك عدة طرق من أهمها: (العيسوي "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، 2002، ص127)

معدل العائد المحاسبي = الدخل السنوي / التكلفة الاستثمارية السنوية * 100

وبصفة عامة هناك ثلاث حالات :

- إذا كان معدل العائد المحاسبي يساوي معدل العائد الأمثل فإن المشروع يعتبر مقبولا.
- إذا كان معدل العائد المحاسبي أصغر من معدل العائد الأمثل فإن المشروع يعتبر مرفوضا.
- إذا كان معدل العائد المحاسبي أكبر من معدل العائد الأمثل فإن المشروع يعتبر مقبولا.

3- دليل الربحية الغير مخصص

دليل الربحية الغير مخصص = التدفقات النقدية الداخلة / التدفقات النقدية الخارجة

وفيه نجد ثلاث حالات:

- إذا كان دليل الربحية الواحد فإن الوحدات النقدية لا تحقق لا ربح ولا خسارة.
- إذا كان دليل الربحية أكبر من الواحد فإن ذلك يعني أن كل وحدة نقدية تحقق ربحا.
- إذا كان دليل الربحية أصغر من الواحد فإن ذلك يعني أن كل وحدة نقدية تحقق خسارة.

ثانياً: معايير التقييم المخصصة

ونقصد بها تلك المعايير التي تأخذ الزمن بعين الاعتبار عند التقييم، أو هي تلك المعايير المعدلة بالوقت وهي كما يلي: (بريش "دراسة اثر الضريبة على التسيير المالي للمؤسسة"، 1999، ص 54)

- معيار صافي القيمة الحالية

يقصد بالقيمة الحالية كم يساوي مبلغ معين حالياً في المستقبل بعد سنة أو أكثر.

صافي القيمة الحالية = القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة - القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة

و في هذا المعيار نجد ثلاث حالات:

-إذا كانت صافي القيمة الحالية أكبر من الصفر، فهذا يعني أن التدفقات النقدية الداخلة أكبر من التكلفة الاستثمارية، و عليه يقبل المشروع.

-إذا كانت صافي القيمة الحالية أصغر من الصفر، فهذا يعني أن التدفقات النقدية الداخلة أصغر من التكلفة الاستثمارية، و عليه يرفض المشروع.

- إذا كانت صافي القيمة الحالية تساوي الصفر، فهذا يعني أن التدفقات النقدية الداخلة تساوي التكلفة الاستثمارية، و هذا ما يمثل الحد الأدنى لقبول المشروع.

أما بالنسبة لمعامل الخصم المستخدم فإنه يهدف إلى:

- إزالة تأثير الزمن على التدفقات النقدية للمشروع من بداية تنفيذه حتى نهايته.

- في حالة تمويل المشروع بقروض مسيرة فيفضل الاعتماد على سعر الفائدة الذي يحدده البنك المركزي على الديون (القروض) الطويلة الأجل.

2 - معيار دليل الربحية

وهو "نسبة القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة إلى التدفقات النقدية الخارجة".

وفيه نجد ثلاث حالات:

إذا كان الناتج أكبر من الواحد فذلك يعني أن المشروع ذو ربحية وبالتالي فهو مقبول اقتصادياً.

إذا كان الناتج أصغر من الواحد فذلك يعني أن المشروع ليست له ربحية ، وبالتالي فهو مرفوض اقتصادياً.

إذا كان الناتج يساوي الواحد، فذلك يعني أن المشروع ليس له ربح ولا خسارة.

القسم الثاني: معايير قياس الربحية القومية أو الاجتماعية

أولاً: مدى مساهمة المشروع في توفير فرص العمل

يهتم هذا المعيار بمعرفة عدد العمال المحليين الذين سوف يتم تشغيلهم ونسبتهم إلى إجمالي العمالة في المشروع، كما يهتم أيضاً بمعرفة متوسط أجر العامل المحلي مقارنةً بمتوسط أجور العامل الأجنبي.

يتطلب تطبيق هذا المعيار توافر البيانات التالية: (العيسوي "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، 2002، ص135)

- العدد الإجمالي للعاملين في المشروع.
- عدد العمال المحليين في المشروع.
- عدد العمال الأجانب في المشروع.
- نسبة العمالة المحلية إلى إجمالي العاملين في المشروع.
- نسبة العمالة الأجنبية إلى إجمالي العاملين في المشروع.
- إجمالي قيمة الأجور المدفوعة للعاملين في المشروع.
- متوسط نصيب العامل المحلي من الأجور الكلية في السنة.
- متوسط نصيب العامل الأجنبي من الأجور الكلية في السنة

ثانياً: مدى مساهمة المشروع في تكوين القيمة المضافة (الناتج المحلي الإجمالي)

يقصد بهذا المعيار، معرفة مدى مساهمة المشروع في تحقيق إضافة إلى الدخل القومي، ويتم احتساب القيمة المضافة بطريقتين: (العجلوني، الحلاق "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، 2013، ص149)

1. طريقة عوائد عناصر الإنتاج:

يتم في هذه الطريقة جمع عوائد عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية (الأجور، الفوائد، الربح، الربح) وبعد حساب القيمة المضافة التي يولدها المشروع يتم احتساب نسبتها إلى القيمة المضافة الإجمالية وعلى مستوى الاقتصاد القومي. يتطلب احتساب نسبة القيمة المضافة توفر البيانات التالية:

- القيمة المضافة للمشروع ولكل سنة من سنوات العمر الافتراضي له.
- تقدير القيمة المضافة القومية للاقتصاد خلال نفس سنوات العمر الافتراضي للمشروع.
- حساب نسبة القيمة المضافة للمشروع إلى القيمة المضافة القومية وكنسبة مئوية.

2. طريقة الإنتاج والمستلزمات:

يتم في هذه الطريقة احتساب القيمة المضافة للمشروع، عن طريق تقدير قيمة الإنتاج بسعر السوق ثم تطرح منه قيمة مستلزمات الإنتاج والاندثار السنوي ثم إضافة الضرائب غير المباشرة وطرح الإعانات.

ثالثاً: مدى مساهمة المشروع في تحسين وضع ميزان المدفوعات

يقصد بهذا المعيار معرفة مدى مساهمة المشروع المقترح في توفير في العملات الصعبة، وعلى هذا الأساس يتم الحكم على مدى مساهمة المشروع في تحسين أو دعم ميزان المدفوعات، فإذا كان المشروع مقتصدًا في استخدام العملات الصعبة، فهذا يعني بأنه سوف يساعد على تحسين ميزان المدفوعات.

من أجل معرفة مدى مساهمة المشروع في دعم ميزان المدفوعات فإنه يلزم معرفة ما يلي:

- قيمة الصادرات من إنتاج المشروع.
- قيمة الواردات التي سوف يستوردها المشروع من الخارج.
- الإيرادات بالعملات الأجنبية من مصادر خارجية خلاف السلع المصدرة.
- المدفوعات بالعملات الأجنبية خلاف المدفوعات على الواردات السلعية.
- قيمة السلع التي ينتجها المشروع والتي يمكن أن تحل محل السلع التي كان البلد يعتمد على استيرادها من الخارج (الإحلال محل الواردات).
- تحويلات رؤوس الأموال والأرباح إلى الخارج وتحويلات رؤوس الأموال من الخارج إلى داخل البلد.

رابعاً: مدى مساهمة المشروع في زيادة إنتاجية العمل على المستوى القومي

إن معيار إنتاجية العمل يعتبر من المعايير التي حازت على اهتمام الكثير من الاقتصاديين وخبراء التنمية والتخطيط لما له من أهمية في زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة.

تتحقق الزيادة في إنتاجية العمل من خلال ما يلي:

- الحصول على المزيد من الإنتاج بنفس الكمية السابقة من المدخلات.
- الحصول على نفس الإنتاج السابق بكمية أقل من المدخلات.
- الحصول على زيادة في الإنتاج بزيادة أقل في المدخلات.

خامساً: الآثار السلبية للمشروع المقترح على البيئة

إضافة إلى الآثار الإيجابية التي يمكن أن يحققها المشروع للاقتصاد أو للمجتمع فإنه في نفس الوقت قد يترك آثار سلبية على البيئة، حيث إن تلوث البيئة أصبح من المسائل الدولية التي أخذت تحظى بالاهتمام والتي لا بد من أخذها بعين الاعتبار حيث إن هناك بعض المشروعات لبعض الصناعات مثل الكيماوية أو النسيجية قد تترك آثار سلبية كبيرة على البيئة وقد تنبته لذلك الكثير من الدول في الوقت الحاضر.

الاستنتاجات

من خلال العرض السابق لأهمية دراسة الجدوى الاقتصادية لنجاح المشروعات تبين أن دراسة الجدوى الاقتصادية تحظى باهتمام متزايد على المستويين الرسمي واللازمي، إذ أن الدوائر والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة تشترط إرفاق دراسة الجدوى للمشروع، وكذلك مؤسسات الاقتراض العامة والخاصة تبدي اهتمام كبير لنتائج الدراسة وتشترط الإيجابية لحصول المستثمر على القرض اللازم لقيام المشروع، وتبدأ دراسة الجدوى الاقتصادية بتقدير الطلب والإيرادات والتكاليف الشاملة للمشروع، ومن خلال العديد من المعايير الواردة في هذا البحث يتم التوصل إلى أن المشروع مجدي من الناحية الاقتصادية والمالية ومن ثم الاستمرار في عمل المشروع، أو غير مجدي اقتصادياً وفي هذه الحالة يتم صرف النظر عن قيام المشروع والبحث عن فكرة أخرى لمشروع آخر والبدء بعمل دراسة جدوى للمشروع المقترح.

التوصيات

- 1- تحظى دراسة الجدوى بالاهتمام المتزايد على المستويين الرسمي وغير رسمي، إذ إن الدوائر والمؤسسات الحكومية تشترط إرفاق دراسة الجدوى لكل مشروع جديد لأجازة تأسيسه، كذلك يهتم رجال الأعمال والمستثمرون بنتائج هذه الدراسات.

- 2- إلزام المستثمرين ورجال الأعمال بأعداد دراسات الجدوى للمروعات المقترحة قبل منح الموافقة على تأسيس المشروع.
- 3- اعتماد معايير الربحية التجارية التي تعتمد خصم التدفقات النقدية كونها تأخذ بمبدأ التفضيل الزمني للتنبؤ.
- 4- قبول المشروع المقترح لأن معايير دراسة الجدوى تؤكد جدواه.
- 5- التأكيد على دراسة التكاليف ولا سيما التكاليف المتغيرة.

قائمة المراجع والمصادر

الكتب

1. أحمد الرفاعي، "مناهج البحث العلمي تطبيقات إدارية واقتصادية" ط6، الأردن، دار وائل للنشر، 2009، ص 133.
2. أسامة سلام وآخرون "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية" ط4، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 186-190.
3. أمل ترزي "كيف تبدأ مشروعك الصغير" ط1، مركز العمل التنموي/معاً، غزة، 2009، ص 7.
4. جاسم العيسوي "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات" دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 127.
5. جلال الملاح "تخطيط وتقييم المشروعات الزراعية" دار المريخ للنشر، الرياض، 1991م، ص 116.
6. خليل عطية "دراسة الجدوى الاقتصادية" مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث" ط1، القاهرة، 2008، ص 97-119.
7. رائد عبد ربه "دراسة الجدوى الاستثمارية للمشاريع" ط1، الجندرية للنشرة والتوزيع، عمان، 2015، ص 96-103.
8. صلاح الدين حسن، "دراسة الجدوى وتقييم المشروعات" القاهرة، دار الفكر العربي، ص 19.
9. عبد الحميد الشواربي "إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية" منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص 107.
10. عبد الستار العلي، النجار فايز "الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة" دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 67.
11. عبد السلام عبد الغافر وآخرون "إدارة المشروعات الصغيرة" دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ص 70.
12. ماهر المحروق، مقابلة إيهاب" المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها، معوقات" الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، أيار، 2006، ص 7-9.
13. محمد العجلوني، الحلاق سعيد "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات" الطبعة العربية، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013، ص 34.
14. محمد بدوي "تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومردودها الاقتصادي والاجتماعي" المكتب الجامعي، الإسكندرية، مارس 2004، ص 5.
15. مصطفى كافي "تقنيات دراسة الجدوى الاقتصادية"، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2009، ص 20-16.
16. وفا عبد الباسط، "مؤسسات رأس المال- المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة" دار النهضة العربية، مصر 2001، ص 30.
- الرسائل والبحوث المنشورة
17. احمد ممدوح "الإدارة البيئية لتقييم الأثر البيئي للمروعات" مجلة أسبوط للدراسات البيئية - العدد الثاني والثلاثون، 2008.
18. بربش، عبد القادر "دراسة أثر الضريبة على التسيير المالي للمؤسسة" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص 54-<http://these.univ-.54>
19. البشير مفتي "الاستثمار الاجنبي المباشر" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 2.
20. البنك الدولي للإنشاء والتعمير "وثيقة تقييم المشروعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" تقرير رقم 78901، 5 يوليو 2013م.
21. بينان حرب "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، التجربة السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الثاني، 2006، ص 116.
22. تنمية الأفكار واختيار المشروعات، تاريخ التصفح 2019-11-02.
23. طلفاح احمد "المؤشرات الكمية لتقييم أداء القطاع المالي العربي" المعهد العربي للتخطيط، ابريل 2005 تاريخ تنزيل البحث 2019-11-09 http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2005/35_C19-7.pdf
24. عمارة منصور "المؤسسات الصغيرة ودور البنوك في تمويلها" جامعة باجي مختار، غابنة، مايو 2003، ص 23 تم تنزيل البحث 2019-11-10 <http://eco.univ-setif.dz/seminars/PMEPMI/14.pdf>

25. مركز دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، غرفة تجارة وصناعة البحرين "اهمية اعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وكيف تقوم بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع" قسم الدراسات ، 2012 ، ص 20-42.
26. معايير تقييم المشروعات في ظل ظروف التأكد على "موقع العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير" تاريخ التصفح 2019-11-12 . <http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/coursdelfoufsofian/chap2.html>
27. المللي قمر " المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا" رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، 2015 ص50- 56. <http://mohe.gov.sy/master/Message/Mc/qamar%20alalli.pdf> تاريخ تنزيل الرسالة 2017-11-06.
28. موسوعة تعلم مهارات النجاح " <http://sst5.com/readArticle.aspx?ArtID=991&SecID=56>
29. الناصر مشري " دور المؤسسات والمتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة حالة ولاية تبسة" رسالة ماجستير جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر 2011، ص22. تاريخ تنزيل الرسالة 2019-11-05. <https://www.mobt3ath.com/uplode/book/book-480.pdf>